

Distr.: General  
10 December 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة "محامون بلا حدود"، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 160113 12-63724X (A)



## بيان

لقد أقيمت منظمة ”محامون بلا حدود“ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من أجل إنشاء رابطة عالمية للمحامين ملتزمة بتقديم الخدمات المجانية والاضطلاع بمبادرات في مجال سيادة القانون على الصعيد الدولي. وعملا على تنفيذ هذه المهمة، فقد انخرطت المنظمة منذ فترة طويلة في مشاريع التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لا سيما في العالم النامي. ومنذ عام ٢٠٠٧، شاركت منظمة ”محامون بلا حدود“ في أعمال لجنة وضع المرأة من خلال فعاليات جانبية تسلط الضوء على البرامج المبتكرة التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المتعلقة بوضع النساء والفتيات.

ومنظمة ”محامون بلا حدود“ لا تدعو مباشرة إلى إجراء تغييرات قانونية في الدول الأخرى. ففي الواقع، هناك اعتراف كامل في القانون الوضعي للعديد من بلدان العالم بالمساواة في المركز للنساء والفتيات، ولكن النساء والفتيات غير قادرات على الدفاع عن هذه الحقوق، ويعود ذلك جزئيا إلى كون كثير من الناس، بما في ذلك بعض المسؤولين الحكوميين، غير مطلعين ببساطة على التغييرات القانونية التي تكون قد حصلت في العاصمة البعيدة. وفي مجال العنف القائم على نوع الجنس، تتمثل الجهود التي تبذلها المنظمة بشكل رئيسي في ما يلي: (أ) بناء قدرات نظم القضاء والنيابة العامة في البلدان النامية، بما في ذلك توعية الأجهزة القضائية والجهات الفاعلة الأخرى بالصعوبات المتصلة بالنظام القضائي التي يواجهها ضحايا العنف القائم على نوع الجنس؛ و (ب) تعريف الجمهور بالحقوق القانونية القائمة وكيفية إعمالها.

وتشمل جهود بناء القدرات التي تضطلع بها منظمة ”محامون بلا حدود“ تقديم الدعم من خلال برامج التدريب على الترافع المخصصة للقضاة والمدعين العامين والمحامين الآخرين والتي تستند إلى القانون الموضوعي للبلد المضيف وتركز على العنف القائم على نوع الجنس أو الاتجار بالأشخاص أو قانون الأسرة. وتبعا للبلد المعني، تستمر هذه البرامج لمدة تتراوح بين ثلاثة وثمانية أيام، وتعزز قدرة أعضاء النيابة العامة على تأمين الإدانات، وقدرة القضاة على معالجة هذه القضايا الموضوعية بشكل صحيح وإصدار أحكام بشأنها لا تستند إلى القانون فحسب، بل تضمن عدم إلغاء مفعولها نتيجة أوجه القصور القائمة. وقد قدمت منظمة ”محامون بلا حدود“ برنامج دعم سنوي من خلال برنامج للتدريب على الترافع يركز على العنف ضد المرأة في كينيا منذ عام ٢٠٠٧، واضطلعت ببرامج مماثلة في ليريا وغانا.

وأطلقت منظمة "محامون بلا حدود" حملة رائدة من خلال وسائط الإعلام لتحقيق أقصى قدر من الوعي العام بحقوق الكينيين وواجباتهم بموجب قانون الجرائم الجنسية الكيني. ومنظمة "محامون بلا حدود" شريكة في MTV Shuga، وهي محطة درامية إذاعية وتلفزيونية في نيروبي، تعرض على محطات التلفزيون في جميع أنحاء العالم. وقد حقق هذا المسلسل التلفزيوني نجاحا هائلا في كينيا، فقد شاهده ٦٤ في المائة من الشباب الذين يعيشون في نيروبي. ويحذر مسلسل شوغا النساء والفتيات من مخاطر المقيضة بالجنس، وممارسة الجنس دون استخدام الواقي، والجنس القسري. وفي الوقت نفسه، تشدد العقدة الدرامية لشوغا على حق الفرد في أن يقول "لا" للجنس، وتشجع جميع الشباب على إجراء اختبار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومعرفة حالتهم. وقد شكل برنامج شوغا وسيلة فعالة للغاية في استخدام وسائط الإعلام لتثقيف النساء والفتيات حول الوقاية من العنف الجنسي.

وبالإضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ساهمت منظمة "محامون بلا حدود" في "قصة بيبي" التي تناولت محنة إحدى ضحايا العنف الجنسي. وقد نشرت "قصة بيبي" كمسلسل أسبوعي في صحيفة صادرة في نيروبي *The Star*. وهي توضح مرحلة التعافي الجسدي والنفسي التي عاشتها بيبي بعد تعرضها للاعتداء الجنسي من قبل شخص تثق فيه، ألا وهو عمها نجوا. ويطلع القراء على الخطوات التي اتخذتها بيبي في أعقاب الاعتداء عليها. فقد ذهبت بيبي إلى المستشفى المحلي لإجراء الفحوص الطبية، وأبلغت الشرطة بالاغتصاب الذي تعرضت له، ولجأت إلى عائلتها وأصدقائها للحصول على دعمهم. وقد زاد استخدام تقنيات وسائط الإعلام في أفريقيا من مستوى التثقيف القانوني بشأن العنف القائم على نوع الجنس، بطريقة ديناميكية شديدة الجاذبية ومبتكرة.

وبالمثل، في عام ٢٠١١، بدأت منظمة "محامون بلا حدود" العمل مع مكتب قانوني من شركائها، وهو مكتب المحاماة ريد سميث، على إنتاج روايات تثقيفية مصورة لمساعدة ضحايا العنف القائم على نوع الجنس في مخيمات النازحين بعد الزلزال الذي ضرب هايتي. وكان هذا جزءا من جهد أكبر بكثير قام به مكتب ريد سميث في عام ٢٠١٠ لمساعدة ضحايا هذه الكارثة الطبيعية. ومن المتوقع أن توفر هذه الرواية المصورة معلومات بشأن الموارد القانونية المخصصة لضحايا الاغتصاب. وسوف يتم وضع هذا المنتج في لهجات إقليمية عديدة لكي يكون متاحا لجميع سكان هايتي.

وفي كثير من البلدان، يمثل العنف ضد المرأة أيضا عنصرا من عناصر عدم المساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بملكية الأرض يتم تجاهله على نطاق واسع. ففي كثير من البلدان النامية، يحترم القانون الوضعي حق النساء في المساواة في ملكية الأرض أو وراثتها، ولكن

الممارسات الاجتماعية والثقافية راسخة بقوة بحيث يصعب على المرأة في كثير من الأحيان إعمال هذه الحقوق. وكثيرا ما تشمل هذه الممارسات "الاستيلاء على الأرض"، التي هي جزء من الممتلكات التي تعود للأرملة بعد وفاة زوجها، من قبل أحد الأفراد الذكور من عائلة زوجها. وغالبا ما يحدث الاستيلاء على الأرض في إطار السياق الثقافي الذي تورث فيه الأرض بصورة قانونية لزوجة أحد ملاك الأراضي المتوفى أو ابنته، ولكن، بموجب التقاليد المحلية، كان من المفترض أن تورث لشخص آخر. وتشمل الممارسات الأخرى التي تمنع المرأة من تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال ملكية الأرض، "ميراث الزوجة"، حيث يرث الأرملة أحد أفراد أسرة زوجها الراحل، وذلك عموما لغرض ضمان أن تبقى أرض الزوج الراحل تحت سيطرة عائلته.

وهكذا، في العديد من البلدان النامية، يفضي التوزيع غير المتكافئ بين الجنسين ليس للملكية فحسب، بل لحقوق الملكية أيضا، إلى إعاقة تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي إعاقة شديدة. ومع ذلك، لاحظت منظمة "محامون بلا حدود" أن هذه القاعدة تتغير باستمرار. فعلى سبيل المثال، أنشأ قانون عام ٢٠١٢ للتسجيل العقاري، الذي سن مؤخرا في كينيا، قرينة بسيطة تثبت أن الأرض التي يحصل عليها شخص متزوج لأغراض استعمال الزوجين معا تعتبر أرضا يجوزها الزوجان (أو كل الأزواج) على وجه التضامن، حتى لو كانت الملكية مسجلة باسم أحد الزوجين فقط. ولكن حتى عندما تتم حماية مساواة المرأة بالرجل بحكم القانون، فإن قيمة الحقوق القانونية تكمن في إمكانية إنفاذها. ويقتضي إنفاذ حقوق الملكية عدة أمور، من بينها الأدوات اللازمة والإرادة للقيام بذلك. وبشكل أساسي، ينبغي للمرأة التي ترغب في إنفاذ حقوقها أن تكون على علم بأن لديها الحق في إنفاذها. ففي كثير من البلدان، فيما عدا المدن الرئيسية، غالبا ما لا تكون الجهات القضائية المحلية نفسها أو غيرها من المحكمين في حل النزاعات على علم بالأحكام القانونية التي سنت في العاصمة البعيدة.

وقد يقتضي إنفاذ حقوق الملكية أيضا وثائق لا تقتصر على سندات ملكية الأرض، فهي تشمل وثائق متصلة بحالات الزواج والطلاق والأطفال المولودين في إطار الزواج أو خارجه. وفي البلدان العديدة التي لا يكون لدى معظم الناس فيها شهادات ميلاد ويكون الزواج العرفي غير مسجل رسميا، قد يؤدي الحصول على هذه الوثائق أو عدم الحصول عليها إلى كسب هذه الممتلكات أو فقدانها، وفقد سبل كسب الرزق والاستقلال الاقتصادي معها. وهكذا، وكما هو الحال بالنسبة للعنف القائم على نوع الجنس، تتضمن الاستراتيجية التي تتبعها المنظمة لمعالجة مسألة حرمان المرأة من الميراث والأيلولة وحقوق الملكية، عنصرا كبيرا من توعية الجمهور بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

ولا تزال منظمة "محامون بلا حدود" تعتقد أنه، في حين لا يزال إجراء التغييرات في مجالي القانون والسياسة أمرا ضروريا في كثير من البلدان، فإن بناء القدرات في قطاع العدالة، وتوعية العامة بحقوقها في ظل القانون القائم لا يزالان يشكلان جزءا حيويا من الجهود العالمية لتحسين وضع النساء والفتيات.

---